

## الرئيس يريد أم الشباب يريد

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

اعلاميا والخروج إلى الميدان وإطلاق مجموعة من المبادرات المختلفة من أهمها انتداب 2400 من حاملي الدكتوراه.

السمة الخامسة إعلان النواب نيتهم البدء في إجراءات تنصيب المحكمة الدستورية تزامنا مع "قرب" استكمال دعوة سحب الثقة من رئيس البرلمان و"بدايات" جنينية في اتجاه دعوة سحب ثقة من رئيس الدولة.

يأتي إعلان الرئاسة نيّتها إجراء استشارة شبابية بعد أسابيع قليلة من خُفوت الاحتجاجات الاجتماعية الشعبية الليلية المطالبة بالتشغيل والتنمية والحريات. يبدو جلياً سعى الرئيس إلى تقديم مبادرته على أنها استجابة سياسية لهذه المطالب الشبابية المشروعة ورغبة من الرئيس في تقديم نفسه كمتلق ديناميكي متفاعل مع غليان شعبي أو بالأحرى شبابي.

في نفس الوقت فإن هذا القرار السياسي أتى كإعلان نوايا مازال غير معلوم محتواه وإجراءاته، وكأنه صيغ في غرفة مظلمة ولو أنها رئاسية. يدل هذا على أن الإعلان مازال في مستوى قرار سياسي صرف يبحث عن دعم له. يؤكد هذا الإعلان أيضاً توقفاً رئاسياً لمواصلة احتضان فئة اجتماعية دفعته إلى سدة المنصب عبر حجم تصويتها، وفي نفس الوقت، تقديم الرئيس لشخصه كمتوكل عازم على تجسيد رغبات الشباب وطموحاته وتطلعاته. نستشف من مفردات هذا الإعلان الرغبة الرئاسية السياسية الجامعة في توطين صورة رئيس أب، ورغم إحساسه أنه قادم من "كوكب آخر" فهو شديد الحرص على متابعة قضايا اجتماعية حارقة وحقيقية.

أعلنت مصالح الإعلام برئاسة الجمهورية يوم الأربعاء 24 مارس 2021 أن رئيس الدولة أعرب حين استقبل السيد نزار يعيش عن "استعداد رئاسة الجمهورية للإشراف على تنظيم حوار وطني بمشاركة واسعة من الشباب عبر وسائل الاتصال الحديثة، بما يُمكن من بلورة مقترحات ومطالب تنطلق من المستوى المحلي ثم تتم صياغتها لاحقاً من قبل مختصين في كافة المجالات على المستويين الجهوي والوطني للتوصل إلى مخرجات متناغمة ومتناسقة. وأكد رئيس الجمهورية على أن الأمر يتعلّق بمخطط اقتصادي واجتماعي ينبع من إرادة الشعب، وعلى ضرورة أن تتوفر الإرادة الصادقة لاتخاذ قرارات جريئة للخروج سريعاً من هذه الأزمة والانطلاق نحو أفق أرحب ومستقبل أفضل يجني ثماره الجميع على قدم المساواة.

يأتي هذا الإعلان في سياق سياسي وطني يتسم بخمس ملامح. الأولى تفكك آليات التنسيق السياسي بين مؤسسات الدولة وعلى رأسها الرئاسات الثلاث، ومن آثار هذا التفكك جمود المشاريع العمومية الكبرى، تواصل الأزمة السياسية وانسداد آفاق حلها في المستقبل المنظور وتراجع مخيف لأداء المؤسسات السياسية. السمة الثانية، صراع قوى بين الفاعلين السياسيين وصل حد السداد والشتيمة وتهاوت الأخلاق السياسية إلى منحدر كارثي، سدّ أفق التعاون بين نواب الشعب وعطل اشتغال المؤسسة التشريعية. ثالث هذه السمات تكوّن انطباع لدى جزء كبير من الرأي العام نافر من السياسة ومزدري لها وللسياسيين عموماً. السمة الرابعة سعى رئيس الحكومة الحثيث للبروز

لا مانع قانوني يحول دون اهتمام الرئيس بمشكلات الشباب الاجتماعية وقضاياه وتطلعاته، لكن الحكمة السياسية ونجاعة القرار يحثان في الأصل على أن تكون هذه القضايا على رأس اهتمامات السياسات العمومية وأولى مشاغلها التنفيذية. يُحيلنا هذا مباشرة إلى النقيصة الكبرى في إعلان الرئيس عن استشارته حيث طرحها في شكل يُوحى برغبة الاستئثار السياسي بملف لا يعني الشباب فقط. إن قضايا الشباب وتطلعاته تعني جميع المؤسسات السياسية والنقابية والاجتماعية، بل نكاد نجزم، أن غالب هذه القضايا معلوم. كان من الأفضل البحث مع كامل هذه القوى وهؤلاء الفاعلين على سبيل تنفيذ المشاريع الموجهة للشباب وطرق تمويلها والاستعانة بالخبرات الشبابية في ذلك. أنجزت عديد المنظمات الوطنية والدولية ومؤسسات وزارية عديد البحوث والدراسات الميدانية في قطاعات مختلفة مست حاجيات الشباب وتطلعاتهم ونظرتهم إلى مستقبلهم، وإنه هدر للمال العام ومضيعة للفرصة السياسية أن يفتح الرئيس أبوابا مكسورة.

فلنفترض عكس كل هذا ولنعتبر أن استشارة الرئيس مشروعا يُطلق أول مرة في تاريخ تونس السياسي، ألا يكون من الحكمة السياسية وهو رئيس الجميع -شعب ونخب ونواب وأحزاب ومنظمات...- أن يحيط هذا المشروع بما يُؤمن نجاح انطلاقه وتنفيذه عبر جعله لا مشروعا رئاسيا بل مشروعا سياسيا وطنيا تصوغه وتؤمنه كل القوى ؟

وليس أوضح من ذلك قراره أن يعيد إلى الأضواء السياسية مشاغل الشباب مع إعلان "صادق النوايا السياسية" في أن تفتح هذه الاستشارة "أفقا أرحب ومستقبلا أفضل" ويتقاسم الجميع بعدل ثمار مخرجاتها. ليس الشباب فقط محور "الإرادة الصادقة" للرئيس لاتخاذ قرارات جريئة، فرأس المال والمؤسسة الاقتصادية معنيين أيضا بنية إطلاق عفو جبائي.

إن كانت السياسات العمومية تُمارس في إطار القوانين المنظمة لها، فإن "السياسة الأخرى" لا تمنع أصحابها من الاستثمار في الأزمات وجنى ثمار ذلك.

على أن هذا الأمر، لينجح، يحتاج "تكاتف" جهود المؤسسات السياسية والتنسيق الأقصى بين الخصوم السياسيين وتشريك الفاعلين الاجتماعيين المعنيين بهكذا ملف. يبدو أن تصريح الناطق الرسمي للإتحاد العام التونسي للشغل الذي أكد بصريح العبارة أن المنظمة النقابية غير معنية بهذه الاستشارة، يُؤذن بغريبات الرفض عند أطراف سياسية علاقتها مع الرئيس جد متوترة. على رأس هذه القوى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب وأحزاب النهضة وقلب تونس وائتلاف الكرامة.

من المؤكد أن إعلان الرئيس عن هذه الاستشارة سبقه تنسيق أدنى مع حزبي حركة الشعب والتيار الديمقراطي وبعض القيادات السياسية ذات العلاقة الوطيدة مع الرئيس، تلك العلاقة المعلومة والمُعلنة منذ نشر صورة التهنة للرئيس في بيته ليلة الإعلان عن فوزه.

إلا إن دُعي نزار يعيش ليكون المسؤول عنها  
في الأشهر القادمة.

ألم يشارك شباب تونس في استشارات وطنية  
سابقة ، فكيف نأمنُ عدم تكرار فشل مآلاتها  
وتلاشي مخرجاتها ؟ ألم تستثمر الحكومات  
والدولة خلال عقود مضت في قضية الشباب  
لدعم خيارات سياساتها، والتي لم تكن دوما  
ناجحة حتى لا نقول فاشلة؟ ما الذي في  
هذه الاستشارة يُؤمنها من هذه المخاطر؟  
كيف لمخرجاتها أن تُسند ب"مخطط اقتصادي  
 واجتماعي ينبع من إرادة الشعب"، والفاعل  
السياسي التنفيذي مقصى منها أو غير  
مدعو لها أو لم يشارك في بلورتها.

أتى إعلان الاستشارة مغموسا في صيغ  
إنشائية فضفاضة وخطابية تنهل من "إرادة  
الشعب " لتتعد -في عُلو مزهو بنفسه  
يلامس النرجسية-لتتعد في اتجاه محلى  
فجهوي فوطني، وكأن الإرادة الشعبية  
سُلما نستعين به على تسلق ثورة ذات طوابق  
مفردات سبقتها أخرى رذلت السياسة وتفتت  
النخب وشككت في المؤسسات السياسية  
ودعت إلى الثورة عليها. تُحلينا هذه المفردات  
إلى اخرى شبيهة لها خلناها إرثا حصريا عند  
تنظيمات سياسية وحزبية شهدت أدبياتها  
رواجا خلال الستينات والسبعينات من القرن  
الماضي. إن قضايا الشباب على أهميتها  
وراهنيتها وتشعبها وخطورتها، لن تُحل في  
معزل عن باقي القضايا الاجتماعية  
والسياسية والاقتصادية والثقافية لتونس.  
من ذكاء "ماكيا فيلي" السياسي دعوته أن  
يكون الحاكم حاكم الجميع، أو على الأقل  
أن يُوهمنا بذلك، وبما أن السياسة نظر في  
قضايا الشأن العام، والديمقراطية إطار  
لذلك، فليكن هذا النظر من مشمولات  
الجميع .